وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية

Research Centre in Industrial Technologies

Research Centre in Industrial Technologies

معرض الصحافة المكتوبة و الإلكترونية من 2024-10-10 إلى 2024-10-13

سنــة 2024

نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية "رهان وطني بالغ الأهمية"

تيبازة - أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، يوم الخميس بتيبازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له ختاما لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الإقتصادية "شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية".

وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي و الاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية.

كما أكد السيد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، "ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية".

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة "الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة.

وأضاف السيد بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

الشعب

ص 7

تثمين البحث الجامعي قاطرة التّنمية..بداري:

تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتّصنيع والتّسويق

- **منصّات متخصّصة لتمكين الطّلبة من إجراء الأعمال التّطبيقية**
- **مكانة الأستاذ الجامعي الزّاقية عنوان رسالته النّبيلة في بناء النّخب**

أكّد وزير التّعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، الخميس بالجزائر العاصمة، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدّور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي، وجعل الجامعة قاطرة للتّنمية الوطنية.

أوضح بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصّصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أنّ القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتّصنيع والتّسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة".

وبالمناسبة، أبرز بداري دور القطاع في "توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات"، مشيرا في هذا الصدد إلى إطلاق "منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي".

وذكر في ذات السياق، بأنّ الجامعة تسعى إلى "تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع، وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني".

ولفت بداري بالمناسبة إلى "المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع"، بالنظر مثلما قال إلى "رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي".

نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الاقتصادية..رهان وطني

من جهة أخرى، أكّد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، الخميس بتيبازة أنّ نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلّب تجنيد جميع المتدخّلين.

وقال الوزير في تصريح له ختاما لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية "شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، أنّ الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية".

وقال إنّ تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم والمعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية.

كما أكّد بداري أنّ وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، "ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزّز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية".

وأشار في هذا الصدد إلى أنّ شركة "الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة.

وأضاف بداري من جهة أخرى، أنّ ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية بهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أنّ مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

المساء
al massa
يومية إخبارية وطنية

دعا إلى تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة.. بداري:

نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات رهان وطني

اعتبر وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية رهانا وطنيا بالغ الأهمية، يتطلب تجنيد جميع المتدخلين، داعيا إلى مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.

كريمة. ت

قال بداري خلال زيارته إلى شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير، التي تعتبر فرعا لمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، إن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية"، معتبرا تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع "سيزيد من فعالية العلم والمعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية". كما أكد الوزير أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، يسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما يعزّز، حسبه، التنافس في السوق الوطنية. وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير، عملت على تطبيق عديد نتائج البحث العلمي المحقّقة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية، سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة. وكشف عن اعتزام الشركة توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضع برنامج لتشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة وجعلها قاطرة للتنمية

وكان وزير التعليم العالي والبحث قد أكد قبل ذلك، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح الأسئلة الشفوية، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية. وأوضح بأن القطاع يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة، مبرزا دور القطاع في توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات، مع إطلاق منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية. ولفت بالمناسبة إلى المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع، بالنظر إلى رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات.

ص 4

الشروق

بداري يشدّد على نقل التكنولوجيا من البحث إلى المؤسسات الاقتصادية

منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من الأعمال التطبيقية

ك. ل

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، الخميس بتيبازة، أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير، في تصريح له خلال زيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية "شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير"، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية".

وقال إن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم والمعرفة، والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية.

كما أكد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، "ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية".

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة "الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير"، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة.

وأضاف بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

وفي سياق آخر، أكد بداري، الخميس بالجزائر العاصمة، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة،

أن القطاع "يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة".

وبالمناسبة، أبرز بداري دور القطاع في "توفير الإمكانات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات"، مشيرا في هذا الصدد الى إطلاق "منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي".

وذكر في ذات السياق، بأن الجامعة تسعى إلى "تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة، قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني".

ولفت بداري بالمناسبة، إلى "المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع"، بالنظر -مثلما قال- إلى "رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي".

ص 4

الخبر

وزير التعليم العالي والبحث العلمي يؤكد

رهان نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية

كمال بداري

● أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور كمال بداري، أول أمس، أن الجزائر رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية، كرهان وطني بالغ الأهمية، وذلك من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث مثل هذا النوع من الفروع الاقتصادية والصناعية والتجارية.

ولفت الوزير في ختام زيارته إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية "شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير" أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل في تيبازة، أن الجزائر رفعت رهان وطني بالغ الأهمية يتمثل في نقل التكنولوجيا من مراكز البحث في التكنولوجيا الصناعية إلى المؤسسات الاقتصادية، وهو ما يستدعي تجند جميع المتدخلين. ويتم تجسيد الرهان من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث مثل هذا النوع من الفروع الاقتصادية والصناعية والتجارية.

كما أكد الوزير بداري أن الأمر يتعلق بمجهودات تعتبر ثمرة هذا الرهان، ما سيعزز فعالية العلم والمعرفة من جهة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية من جهة أخرى على السواء، وهذا تجسيدا لمحاور برنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون آفاق 2030.

وحسب الوزير، فإن هذا النوع من الشركات العمومية الاقتصادية التابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ستسمح بتثمين نتائج الأبحاث التكنولوجية والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية ما سيعزز ايضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية.

وبخصوص شركة "الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير"، أشار بداري إلى أن هذه الأخيرة عملت على تطبيق وتثمين العديد من نتائج البحث العلمي المحققة على مستوى مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة. فيما أكد الوزير على مواصلة بذل المجهودات بنفس النسق لتطوير أداء الشركة التي تحظى حاليا بحصرية وطنية في عديد النشاطات مع مؤسسات عمومية كبيرة على غرار سوناطراك وسونلغاز ما يؤهلها على غرار مراكز بحثية أخرى إلى المساهمة لتحقيق إستراتيجية برنامج رئيس الجمهورية الرامي لتعزيز الدور الاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية الجزائرية. كما لفت الوزير إلى أن شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير، عازمة أن تصل في آفاق 2026 إلى توسيع نشاطها، لاسيما من خلال تسطير برنامج لتدعيم مواردها البشرية يصل لتوظيف 1000 موظف في شتى المجالات آفاق 2027، وهو ما يؤكد أهمية مثل هذا النوع من المؤسسات ذات الأسهم.

وعن مهام هذه المؤسسة، أوضح مديرها حاج جيلالي لمين أن تنصب في "ضمان استغلال امثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين التدريب والخبرة والاستشارة"، كما أن مجال تدخلها يكون في تقديم الدراسات والخبرات والتحاليل وفق نظام الفحص والمراقبة دون تدمير وهي أداة علمية تسمح بمراقبة فعالية وجودة المنتوجات الصناعية قبل تشغيلها وكذا تقديم دورات تكوينية تأهيلية لمهنة اللحام في مجال الصناعات الطاقوية والبترولية، إلى جانب الرقابة التنظيمية لأجهزة ضغط الغاز والبخار والمعدات الكهربائية ومرافقة الشركات للحصول على شهادات أيزو 17020/17025/9001. وينت الشركة خطة تطوير مستقبلية ترمي إلى التحكم في التقنيات الحديثة والمتطورة لمراقبة الأنابيب (الموجات الموجهة والتصوير الشعاعي الرقمي)، إلى جانب توسيع نطاق عمل الشركة إلى مجالات متطورة أخرى، وهي الخطة التي تعتمدها الشركة في بلوغ أهدافها المسطرة.

ب. سليم

ص 2

الفجر

من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية

بداري يراهن على تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق

■ أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية.

وأوضح بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، أن القطاع «يواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة». وبالمناسبة، أبرز بداري دور القطاع في «توفير الإمكانيات البيداغوجية للرفع من مستوى التدريس في مختلف التخصصات»، مشيرا في هذا الصدد الى إطلاق «منصات إلكترونية متخصصة لتمكين الطلبة من إجراء الأعمال التطبيقية قصد الرفع من مستوى التعليم العالي والبحث العلمي». وذكر في ذات السياق بأن الجامعة تسعى إلى «تطوير نظام التعليم العالي والبحث العلمي وجعله يواكب التطورات التي يشهدها المجتمع وإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المسائل المطروحة قصد المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني». ولفت بداري بالمناسبة إلى «المكانة الهامة التي يحظى بها الأستاذ الجامعي في المجتمع»، بالنظر —مثلما قال— إلى «رسالته النبيلة في تكوين نخب قادرة على تحقيق الإقلاع المنشود في مختلف المجالات والمشاركة في تحقيق الرفاه الاجتماعي».

■ نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية رهان وطني بالغ الأهمية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بتيبازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر «رهانا وطنيا بالغ الأهمية» يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له خلال لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الإقتصادية «شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير»، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، أن الجزائر «رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية». وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية.

كما أكد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، «ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية».

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة «الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير»، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة. وأضاف بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات. بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

■ ح.ن

النصر

ص 4

بداري يؤكد على تعزيز الدور الاقتصادي للجامعة

نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات رهان وطني

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أول أمس، أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر «رهانا وطنيا بالغ الأهمية» يتطلب تجنيد جميع المتدخلين، مؤكدا حرص قطاعه على مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية و في تصريح للصحافة على هامش زيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية «شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير»، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببواسماعيل، بولاية تيبازة، أكد بداري أن الجزائر رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية.

وأبرز بأن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي و الاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية، مؤكدا أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية.

من جهة أخرى أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت لطرح أسئلة شفوية على عدد من أعضاء الحكومة، على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة من خلال تثمين نتائج البحث العلمي وجعل الجامعة قاطرة للتنمية الوطنية. وأوضح بداري أن قطاعه بواصل العمل لتعزيز دور الجامعة في تحويل المعارف إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الإجراءات التحفيزية الرامية إلى تمكين الطلبة من إنشاء مؤسساتهم الناشئة. ع.أسابع

أخبار اليوم

اعتبره رهانا وطنيا بالغ الأهمية

بداري يعوّل على نقل التكنولوجيا للمؤسسات الاقتصادية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، يوم الخميس بتبيازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له خلال زيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية "شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية".

وقال إن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم والمعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية.

كما أكد السيد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي "ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية".

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة "الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة.

وأضاف السيد بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية بهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، ذكر مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

الإذاعة الجزائرية

نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية "رهان وطني بالغ الأهمية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي, كمال بداري, اليوم الخميس بتيبازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له ختاما لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الإقتصادية "شركة الإلحام و المراقبة, الخبرة الصناعية و الإستشارات والتطوير", أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل, أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية."

وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي و الاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية.
كما أكد السيد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي, "ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية ,ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية."

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة "الإلحام والمراقبة, الخبرة الصناعية و الإستشارات والتطوير", عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين و الاستشارة و المراقبة.
وأضاف السيد بداري من جهة أخرى, أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في آفاق 2026, بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره, لفت مدير هذه المؤسسة, لمين حاج جيلالي, إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث و المساهمة في خلق الثروة و تقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب و الخبرة و الاستشارة.

بداري: نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعد رهانا وطنيا مهما

قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري من ولاية تيبازة أمس الخميس، أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعد رهانا وطنيا مهما.

وأكد بدارفي تصريح له للصحافة عقب اختتامه لزيارة العمل والتفقد التي قادته إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية " شركة الإلحام والمراقبة الخبرة الصناعية والاستشارات والتطوير أحد فروع مركزالبحث في التكنولوجيات الصناعية ببوسماعيل، أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وفي هذا الشأن، أشار الوزير بداري إلى رفع الجزائر رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية.

واعتبر ذات الوزير أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي و الاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية.

هذا وشدد كمال بداري على أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية.

الحياة DZ

بداري: نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى الشركات رهان بالغ الأهمية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، اليوم الخميس بتيبازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له ختاما لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الإقتصادية "شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل, أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية."

وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي والاقتصادي للمؤسسة الجامعية والبحثية.

كما أكد السيد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، "ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية."

المسار العربي

نقل التكنولوجيا من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية "رهان وطني بالغ الأهمية"

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بتيبازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر "رهانا وطنيا بالغ الأهمية" يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له خلال زيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الإقتصادية "شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببوإسماعيل، أن الجزائر "رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية".

وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي و الاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية.

كما أكد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، "ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية".

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة "الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير"، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة.

وأضاف بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في أفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية يهدف إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

الجمهورية

وزير التعليم العالي :

نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الاقتصادية رهان وطني بالغ الأهمية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بتيبازة أن نقل التكنولوجيا من مراكز البحث العلمي إلى المؤسسات الاقتصادية يعتبر «رهانا وطنيا بالغ الأهمية» يتطلب تجنيد جميع المتدخلين.

وقال الوزير في تصريح له ختاما لزيارة عمل إلى المؤسسة العمومية الإقتصادية «شركة الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير»، أحد فروع مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية ببواسماعيل، أن الجزائر «رفعت رهان نقل التكنولوجيا الصناعية من مراكز البحث إلى المؤسسات الاقتصادية من خلال السماح لمراكز البحث العلمي باستحداث فروع اقتصادية وصناعية وتجارية».

وقال أن تعزيز مراكز البحث بهذه الفروع سيزيد من فعالية العلم و المعرفة والدور المقاولاتي و الاقتصادي للمؤسسة الجامعية و البحثية. كما أكد السيد بداري أن وجود شركات عمومية اقتصادية تابعة لمراكز البحث العلمي تحت وصاية قطاع التعليم العالي، «ستسمح بتثمين نتائج البحث التكنولوجي والترويج لها من خلال منتوجات صناعية لها فعاليتها الاقتصادية، ما سيعزز أيضا التنافس في السوق الاقتصادية الوطنية».

وأشار في هذا الصدد إلى أن شركة «الإلحام والمراقبة، الخبرة الصناعية والإستشارات والتطوير»، عملت على تطبيق العديد من نتائج البحث العلمي المحققة بمركز البحث في التكنولوجيات الصناعية على أرض الواقع سواء من خلال منتوجات صناعية أو خدمات أخرى تتعلق بالتكوين والاستشارة والمراقبة.

وأضاف السيد بداري من جهة أخرى، أن ذات الشركة تعتزم توسيع نشاطها في أفاق 2026، بوضعها لبرنامج تدعيم مواردها البشرية بهدف، إلى تشغيل 1000 عامل في شتى المجالات.

بدوره، لفت مدير هذه المؤسسة، لمين حاج جيلالي، إلى أن مهام هذه الشركة العمومية تتمثل في ضمان الاستغلال الأمثل لنتائج البحث والمساهمة في خلق الثروة وتقديم المساعدة التقنية لصالح المؤسسات الصناعية في مجال التكوين والتدريب والخبرة والاستشارة.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

Le transfert de la recherche vers les entreprises économiques "un enjeu national crucial"

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a affirmé jeudi à Tipasa, que le transfert de la technologie des centres de recherche scientifique vers les entreprises économiques est un "enjeu national crucial" nécessitant la mobilisation de tous les acteurs concernés.

"L'Algérie s'est lancée le défi du transfert de la technologie industrielle des centres de recherche vers les entreprises économiques, en permettant aux centres de recherche scientifique de créer des filiales économiques, industrielles et commerciales", a indiqué le ministre dans une déclaration à l'issue d'une visite de travail à l'établissement public économique (EPE) "Société de Soudage, contrôle, expertise industrielle, conseil et développement", une filiale du Centre de recherche en technologies industrielles (CRTI) de Bou Ismail.

Il a estimé que le renforcement des centres de recherche avec ces filiales est de nature à relever l'efficacité de la science et du savoir, de même que le rôle entrepreneurial et économique de l'établissement universitaire et de recherche.

L'existence d'entreprises économiques publiques affiliées à des centres de recherche scientifique sous tutelle du ministère de l'Enseignement supérieur, "permettra de valoriser et de promouvoir les résultats de la recherche technologique à travers des produits industriels dotés d'une efficience économique, ce qui renforcera la concurrence sur le marché économique national", a-t-il soutenu.

M. Baddari a souligné, à ce titre, que la "Société de Soudage, contrôle et expertise Industrielle" a œuvré à l'application de nombre de résultats de recherches scientifiques réalisées par le CRTI à travers, entre autres, des produits industriels ou d'autres services relatifs à la formation, au conseil et au suivi.

Cette même société compte aussi élargir son activité à l'horizon 2026, notamment à travers un programme de renforcement de ses ressources humaines visant à employer 1.000 travailleurs dans divers domaines, a-t-il ajouté.

De son côté, le directeur de la même société, Lamine Hadj Djilali, a observé que les missions de cette EPE consistent à assurer une exploitation optimale des résultats de la recherche, contribuer à la création de la richesse et apporter une assistance technique aux entreprises industrielles dans le domaine de la formation, de l'expertise et du conseil.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

Le transfert de la recherche vers les entreprises économiques "un enjeu national crucial"

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a affirmé jeudi à Tipasa, que le transfert de la technologie des centres de recherche scientifique vers les entreprises économiques est un "enjeu national crucial" nécessitant la mobilisation de tous les acteurs concernés.

"L'Algérie s'est lancée le défi du transfert de la technologie industrielle des centres de recherche vers les entreprises économiques, en permettant aux centres de recherche scientifique de créer des filiales économiques, industrielles et commerciales", a indiqué le ministre dans une déclaration à l'issue d'une visite de travail à l'établissement public économique (EPE) "Société de Soudage, contrôle, expertise industrielle, conseil et développement", une filiale du Centre de recherche en technologies industrielles (CRTI) de Bou Ismail.

Il a estimé que le renforcement des centres de recherche avec ces filiales est de nature à relever l'efficacité de la science et du savoir, de même que le rôle entrepreneurial et économique de l'établissement universitaire et de recherche.

L'existence d'entreprises économiques publiques affiliées à des centres de recherche scientifique sous tutelle du ministère de l'Enseignement supérieur, "permettra de valoriser et de promouvoir les résultats de la recherche technologique à travers des produits industriels dotés d'une efficience économique, ce qui renforcera la concurrence sur le marché économique national", a-t-il soutenu.

M. Baddari a souligné, à ce titre, que la "Société de Soudage, contrôle et expertise Industrielle" a œuvré à l'application de nombre de résultats de recherches scientifiques réalisées par le CRTI à travers, entre autres, des produits industriels ou d'autres services relatifs à la formation, au conseil et au suivi.

Cette même société compte aussi élargir son activité à l'horizon 2026, notamment à travers un programme de renforcement de ses ressources humaines visant à employer 1.000 travailleurs dans divers domaines, a-t-il ajouté.

De son côté, le directeur de la même société, Lamine Hadj Djilali, a observé que les missions de cette EPE consistent à assurer une exploitation optimale des résultats de la recherche, contribuer à la création de la richesse et apporter une assistance technique aux entreprises industrielles dans le domaine de la formation, de l'expertise et du conseil.

QUOTIDIEN NATIONAL
Horizons

ENTREPRISES ÉCONOMIQUES

Valoriser les programmes de recherche

P 6

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a affirmé, jeudi dernier, à Tipasa, que le transfert de la technologie des centres de recherche scientifique vers les entreprises économiques est un «enjeu national de grande importance» nécessitant la mobilisation de tous les acteurs concernés. «L'Algérie s'est lancée le défi du transfert de la technologie industrielle des centres de recherche vers les entreprises économiques, en permettant aux centres de recherche scientifique de créer des filiales économiques, industrielles et commerciales», a indiqué le ministre, dans une déclaration à l'issue d'une visite de travail à l'établissement public économique (EPE), «société de soudage, de contrôle, d'expertise industrielle, du conseil et de développement», une filiale du Centre de recherche en technologies industrielles (Crti) de Bou Ismail. Il a estimé que le renforcement des centres de recherche avec ces filiales est de nature à relever l'efficacité de la science et du savoir, de même que le rôle entrepreneurial et économique de l'établissement universitaire et de recherche.L'existence d'entreprises économiques publiques affiliées à des centres de recherche scientifique sous tutelle du ministère de l'Enseignement supérieur «permettra de valoriser et de promouvoir les résultats de la recherche technologique à travers des produits industriels dotés d'une efficience économique, ce qui renforcera la concurrence sur le marché économique national», a-t-il soutenu. Baddari a souligné, à ce titre, que la «société de soudage, de contrôle et d'expertise industrielle» a œuvré à l'application d'un certain nombre de résultats de recherches scientifiques réalisées par le Crti à travers, entre autres, des produits industriels ou d'autres services relatifs à la formation, au conseil et au suivi. Cette même société compte aussi élargir son activité à l'horizon 2026, notamment à travers un programme de renforcement de ses ressources humaines visant à employer 1.000 travailleurs dans divers domaines, a-t-il ajouté. De son côté, le directeur de la même société, Lamine Hadj Djilali, a observé que les missions de cette EPE consistent à assurer une exploitation optimale des résultats de la recherche, à contribuer à la création de richesse et à apporter une assistance technique aux entreprises industrielles dans le domaine de la formation, de l'expertise et du conseil.

L'INDÉPENDANT

ENSEIGNEMENT SUPERIEUR

Les centres de recherche au service des entreprises

LE TRANSFERT de la recherche vers les entreprises économiques est un «enjeu national crucial» nécessitant la mobilisation de tous les acteurs concernés, a affirmé le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari. Il s'agit, selon le ministre, du transfert de la technologie des centres de recherche scientifique vers les entreprises économiques. «L'Algérie s'est lancée le défi du transfert de la technologie industrielle des centres de recherche scientifiques vers les entreprises économiques, en permettant aux centres de créer des filiales économiques, industrielles et commerciales», a indiqué le ministre, dans une déclaration à l'issue d'une visite de travail à l'établissement public économique (EPE) «Société de Soudage, contrôle, expertise industrielle, conseil et développement», une filiale du Centre de recherche en technologies industrielles (CRTI) de Bou Ismail, à Tipasa. Baddari a estimé que le renforcement des centres de recherche avec ces filiales est de nature à relever l'efficacité de la science et du savoir, de même que le rôle entrepreneurial et économique de l'établissement universitaire et de recherche. L'existence d'entreprises économiques publiques affiliées à des centres de recherche scientifique sous tutelle du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, «permettra de valoriser et de promouvoir les résultats de la recherche technologique à travers des produits industriels dotés d'une efficience économique, ce qui renforcera la concurrence sur le marché économique national», a-t-il soutenu.

L. L.